مقـــدمة عـــامـة

يعتبر تحقيق الاستقلال الاقتصادي من أهم الواجبات التي ينبغي أن تنهض بها الأمة الإسلامية، فهو أمر تحث عليه شريعتنا الإسلامية ويتفق مع مقاصدها السامية، و هو من لوازم القوة والمنعة التي أمر الله المسلمين بالأخذ بها وبالأسباب المؤدية إليها.

وعلى الرغم من حصول الدول الإسلامية على استقلالها السياسي إلا أنها ما زالت من الناحية الاقتصادية تقع تحت هيمنة الدول الصناعية في إطار النظام الاقتصادي العالمي، بشكل يجعل موقفها ضعيفا وتابعا للاقتصاد الرأسمالي، ونتج عن ذلك اتسام العلاقات الاقتصادية الدولية بالتعامل غير المتكافئ (تبعية) بين دول المركز الرأسمالي ممثلة في الدول الصناعية ودول المحيط التي تمثل الدول الإسلامية.

و تبرز تبعية الدول الإسلامية في عدة جوانب لعل أهمها الجانب التجاري والمالي والغذائي، حيث اتسمت التجارة الخارجية للدول الإسلامية بتركزها السلعي في عدد محدود من السلع الأولية في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وتركزها الجغرافي مع الدول الرأسمالية، وتدهور شروط تبادلها التجاري، و أصبحت الدول الإسلامية ذات العجز تعتمد بشكل كبير على القروض الأجنبية لسد احتياجاتها التمويلية حتى وقعت في مصيدة الديون الخارجية ذات الفوائد الربوية، وتحولت أغلب الدول الإسلامية إلى منطقة عجز غذائي كبير تتم تغطيته عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي، ما جعلها تعاني من التبعية الاقتصادية

وتعتمد على الدول الأجنبية لتحقيق متطلباتها من الغذاء، مما انعكس سلبا على سيادتها وقراراتها السياسية.

يعتبر الموضوع ذوا أهمية بالغة كونه يبرز أسباب ومظاهر التبعية، وأولى محاولات التخفيف منها عن طريق إيجاد أساليب جديدة للاستثمار وفق المنهج الإسلامي، وإظهار مدى أهمية هذه الخطوة الجدية التي بدأت في ستينات القرن الماضي وتم تطبيقها في السبعينات، من خلال أول استثمار في القطاع المالي وهي البنوك الإسلامية، حيث نسعى من خلال هذا الكتاب إلى إبراز مبادئ الاستثمار وفق كل من المنهج الإسلامي والنظم الوضعية، لننتقل إلى الاستثمار في قطاع البنوك الإسلامية، والدوافع التي أدت إليها، فضلا عن المزايا التي يمكن أن تتمتع بها الدول الإسلامية بصفة خاصة ودول العالم عامة من خلال هذا الاستثمار.

وقد اعتبر الاستثمار في البنوك وفق المنهج الإسلامي أول محاولة جادة للتخلص من التبعية الاقتصادية والوقوف في وجه النظم المالية الرأسمالية، من خلال إحداث نظام مالي جديد يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومع الفطرة البشرية، للتخفيف من حدة أزمات و اختلالات النظام المالي الرأسمالي الذي كان يعصف بين فترة وأخرى بالاقتصاد العالمي، والتي أثرت بقوة على دول العالم النامي، لهذا سعت الدول الإسلامية إلى إنشاء نظام بنكي وفق منهج إسلامي معلنة بذلك أول بدايات التحرر من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية.

تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول حيث تناول الفصل الأول: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الوضعي، وقد تضمن مفهوم كل من

الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي بالإضافة إلى تطرقه إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار ومكانته في كل من الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي. وفيما يخص الفصل الثاني: فقد تطرق إلى الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي إذ تناول مفاهيم عامة حول الاقتصاد الإسلامي وأركانه وسبل الاستثمارفيه. أما الفصل الثالث: فقد اشتمل على التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية إذ تطرقنا فيه إلى بعض المفاهيم العامة حول التبعية الاقتصادية بالإضافة إلى ذكر أهم نظريات التنمية والتبعية الاقتصاد ومظاهر هذه التبعية في الدول الإسلامية. وفيما يخص الفصل الرابع: فقد تناول ضرورة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي وتم من خلال معرفة أسباب التحول إلى الاقتصاد الإسلامي وضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية والعودة إلى النقود الإسلامي وأخذ التجربة الماليزية كنموذج ناجح في تطبيق الاقتصاد الإسلامي أما الفصل الخامس: فقد اهتم بعرض دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية مع أخذ البنك الإسلامي للتنمية كحالة لدراستها، بحيث إحتوى على نشأة الاستثمار الإسلامي وماهية البنك الإسلامي للتنمية فضلا عن دور البنك الإسلامي للتنمية في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية.

والله الموفق والمستعان

دكتورة: نعيمة أوعيل

obeikandl.com